رابعاً : إنهم كانوا ينهون أو يمتنعون عن التحديث والإكثار منه، إذا كانت الأحاديث من المتشابهات التى يعسر على العامة، وضعاف العقول فهمها، فيحملونها على خلاف المراد منها، ويستدلون بظاهرها، ويكون الحكم بخلاف ما فهموا، وقد تؤدى تلك المتشابهات إلى تكذيب الله ورسوله[1]0

وفى ذلك يقول ابن مسعود : **"ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"**[2] ويقول على **"حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله"**[3]**0**

يقول الإمام الذهبى:"فقد زجر الإمام على ،عن رواية المنكر،وحث على التحديث بالمشهور، وهذا أصل كبير فى الكف عن بث الأشياء الواهية والمنكرة من الأحاديث فى الفضائل والعقائد والرقائق،ولا سبيل إلى معرفة هذا من هذا إلا بالإمعان فى معرفة الرجال"[4]

ويقول الإمام ابن حجر : والمراد بقوله **"بما يعرفون"** أى يفهمون 0 وقوله : **"ودعوا ما ينكرون"** أى يشتبه عليهم فهمه 0 وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغى أن يذكر عند العامة 0 وممن كره التحديث ببعض دون بعض، الإمام أحمد فى الأحاديث التى ظاهرها الخروج على السلطان، ومالك فى أحاديث الصفات، وأبو يوسف فى الغرائب، ومن قبلهم أبى هريرة حيث يروى عنه البخارى أنه قال : **"حفظت من رسول الله وعاءين : فأما أحدهما فبثثته 0 وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم"**[5]**0**

قال ابن حجر : وحمل العلماء الوعاء الذى لم يبثه على ما يتعلق بالفتن، واشراط الساعة وتغير الأحوال والملاحم فى آخر الزمان، فينكر

---

1 () شرف أصحاب الحديث 161، 162، والبداية والنهاية 8/106، وانظر : الموافقات للشاطبى فصل (ليس كل ما يعلم مما هو حق يطلب نشره) 4/548 0

2 () أخرجه مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب النهى عن الحديث بكل ما سمع 1/108 رقم 5 0

3 () أخرجه البخارى (بشرح النووى) كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا 1/272 رقم 127، بدون (ودعوا ما ينكرون)0

4 () تذكرة الحفاظ 1/13 0

5 () أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب العلم، باب حفظ العلم 1/261 رقم 120، وانظر : فتح البارى 1/272 رقم 127 0

ذلك من لم يألفه ويعترض عليه من لا شعور له به"[6]0 ويؤيد ذلك قول أبى هريرة : **"لو حدثتكم بكل ما فى جوفى لرميتمونى بالبعر"** قال الحسن : راوى الحديث عن أبى هريرة : **صدق والله ... لو أخبرنا أن بيت الله يهدم أو يحرق ما صدقه الناس"**[2]0

ويؤيد أن الأحاديث المكتومة لو كانت من الأحكام الشرعية ما وسعه كتمانها قوله : **"إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة 0 ولولا آيتان فى كتاب الله ما حدثت حديثاً ثم يتلو :** [illegible] **0**[3]

وأبو هريرة فى كـل هـذا، بـل والصـحابة أجمـع، لا يكتمـون علماً ينتفع به حتى ولو كان هذا العلم ليس فيه حكم شرعى 0

كيـف! وهو الراوى لقوله : **"ما من رجل يحفظ علماً فيكتمه، إلا أتى به يوم القيامة مُلْجَماً بلجامٍ من النار"**[4]0

---

1 () فتح البارى 1/262 رقم 120 0

2 () أخرجه بن سعد فى الطبقات الكبرى 4/57، 119 0

3 () الآيتان 159، 160 من سورة البقرة، والحديث أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب حفظ العلم 1/258 رقم 118 0

4 () أخرجه أبو داود فى سننه كتاب العلم، باب كراهية منع العلم 3/321 رقم 3658، والترمذى فى سننه كتاب العلم، باب ما جاء فى كتمان العلم 5/29 رقم 2649، وقال أبو عيسى : حديث حسن،وأخرجه ابن ماجة فى سننه المقدمة،باب من سئل عن علم فكتمه 1/98 رقم 261، والحاكم فى المستدرك كتاب العلم 1/181 رقمى 344، 345، وقال صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبى 0

وهذا أبو ذر يقول : **"لَوْ وَضَعْتُم الصَّمْصَامَة[1] على هَذِهِ (وأَشارَ إلى قَفَاهُ) ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنيِّ أُنفِذُ كَلَمةً سَمِعْتُها مِنَ النبيِّ قَبْلَ أَنْ تُجيزوا علىَّ لأَنْفَذْتُها"[2]0**

---

1 () الصَّمْصَامَةُ بمهملتين الأولى مفتوحة هو السيف الصَّارم الذى لا ينثنى، وقيل الذى له حد واحد، انظر:النهاية فى غريب الحديث والأثر 3/52،والقاموس المحيط 4/138،ومختار الصحاح ص 370

2 () أخرجه البخارى معلقاً فى صحيحه (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب العمل قبل القول والعمل 1/192، وأخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب البلاغ عن الرسول /

فالمراد بمنع التحديث هنا كما قال الحافظ ابن حجر فى ضابطه : "أن يكون ظاهر الحديث يقوى البدعة، وظاهره فى الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب[1]0

وهذا يعنى أن من لا يخشى عليه ذلك يبلغونه خروجاً من إثم كتمان العلم 0

ويقول صاحب توجيه النظر : "إن المحدث يجب عليه أن يراعى حال من يحدثهم، فإذا كان فيما ثبت عنده ما لا تصل إليه أفهامهم وجب عليه ترك تحديثهم به دفعاً للضرر، فليس كل حديث يجب نشره لجميع الناس"[2]0

وعلى هذا يحمل مرسل ابن أبى مليكه عن أبى بكر الصديق ، فلو كان له أصل فكونه عقب الوفاة النبوية -كما جاء فى الرواية- يشعر بأنه يتعلق بأمر الخلافة، كأن الناس عقب البيعة بقوا يختلفون، يقول أحدهم : أبو بكر أَهْلُهَا؛ لأن النبى قال كيت وكيت، فيقول آخر : وفلان، قد قال له النبى كيت وكيت، فَأَحَبَ أبو بكر صرفهم عن الخوض فى ذلك، وتوجيههم إلى القرآن وفيه قوله تعالى [3]0

وما فعله الفاروق عمر وصار فيه على نهجه الصحابة من المنع من التحديث والإكثار منه كان اتباعاً لمنهاج النبى القائل : "كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع"، وعلى الدرب صار أئمة المسلمين من التابعين فمن بعدهم 0

فعن ابن وهب قال : قال لى مالك : اعلم أنه ليس يسلم رجل حدث بكل ما سمع 0 ولا يكون إماماً أبداً، وهو يحدث بكل ما سمع" ونحوه روى عن عبد الرحمن بن مهدى[4]، وغيره 0

بقى الكلام على حبس عمر لبعض الصحابة؛ وهل يكفى لحبسهم أنهم أكثروا من الرواية؟! وهل كان هذا من عمر طعناً منه فى الصحابة، وتكذيباً لهم كما زعم بعض غلاة الشيعة[5]؟!

---

1 () فتح البارى 1/272 رقم 127 0

2 () توجيه النظر ص 63 0

3 () جزء من الآية 38 من سورة الشورى، وانظر : الأنوار الكاشفة للمعلمى ص 54 0

4 () الآثار السابقة أخرجها مسلم (بشرح النووى) المقدمة، باب النهى عن الحديث بكل ما سمع 1/107 رقم 5 0

5 () كعلى الشهرستانى فى كتابه منع تدوين الحديث، استدل بمرسل ابن أبى مليكة على اتهام أبى بكر لجميع الصحابة بالكذب على رسول : : :

الجـــواب :

أولاً : أما حبس عمر لبعض الصحابة فعلى فرض صحة الأثر، فليس المراد بالحبس أنه زج بهم فى السجن (وحاشاه من ذلك)، وإنما المراد أنه استبقائهم فى المدينة حتى يتثبت من لفظهم **ويشهد لذلك** رواية الخطيب السابقة **(لفظهم سواء)** [1] أى أنه استبقاهم فى المدينة ليتثبت من لفظهم، **ويؤيد ذلك** أنهم لما قالوا له تنهانا؟ قال لا، أقيموا عندى، لا والله لا تفارقونى ما عشت، فنحن أعلم، **نأخذ منكم، ونرد عليكم**، فما فارقوه حتى مات" فمع إنكاره عليهم الإكثار لم يمنعهم منه، عندما قالوا له تنهانا؟ فأجاب لا، أقيموا عندى أى استبقاهم فى المدينة لماذا؟ ليس لمنعهم من الإكثار، وإنما كما قال **"نأخذ منكم، ونرد عليكم"** فالأمر إذن تثبت فى الحديث فكانوا كما جاء فى الأثر **(لفظهم سواء)0**

ومما يؤكد لنا أنه لم يزج بأحد فى السجن، ما جاء فى رواية الرَامَهُرْمُزِى من قول شيخه أبى عبد لله البرى قال : **"يعنى منعهم الحديث، ولم يكن لعمر حبس"**[2] وهذا على فرض صحة الأثر، وإلا فهو منقطع، لأنه من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ولم يسمع من عمر كما رجحه الهيثمى وأحمد محمد شاكر، **وابن حزم وقال : "ثم هو فى نفسه ظاهر الكذب والتوليد، لأنه لا يخلوا عمر من أن يكون اتهم الصحابة، وفى هذا ما فيه، أو يكون نهى عن نفس الحديث وعن تبليغ سنن رسول الله إلى المسلمين، وألزمهم كتمانها وجحدها وألاَّ يذكروها لأحد، فهذا خروج عن الإسلام، وقد أعاذ الله أمير المؤمنين من كل هذا**، ولئن كان سائر الصحابة متهمين فى الكذب على النبى فما عمر إلا واحد منهم، وهذا قول لا يقوله مسلم أصلاً، ولئن كان حبسهم، وغيرهم متهمين لقد ظلمهم!

فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هذه الروايات الملعونة أى الطريقتين الخبيثتين شاء، ولابد له من أحدهما 0

وإنما معنى نهى عمر من الحديث عن رسول الله لو صح، فهو بَيْنٌ فى الحديث الذى أوردناه من طريق قرظة، وهو إنما نهى عن الحديث بالأخبار عمن سلف من الأمم، وعما أشبه 0

---

[1] () هذه اللفظة ذكرها الخطيب كما سبق، ولم يذكرها على الشهرستانى، رغم أنه عزا الرواية إلى الخطيب فى شرف أصحاب الحديث، انظر : منع تدوين الحديث ص 186 0

[2] () المحدث الفاصل ص 133، وانظر : السنة قبل التدوين ص 110 0

وأما نهى عن الحديث بالسنن عن النبى فهذا ما لا يحل لمسلم أن يظنه بمن دون عمر من عامة المسلمين، فكيف بعمر 0

ودليل ما قلنا أن عمر قد حدث بحديث كثير عن النبى 0 فإن كان الحديث عنه عليه السلام مكروهاً، فقد أخذ عمر من ذلك بأوفر نصيب، ولا يحل لمسلم أن يظن بعمر أنه نهى عن شىء وفعله، لأنه قد روى عنه خمسمائة حديث ونيف، على قرب موته من موت النبى فصح أنه كثير الرواية، والحديث عن النبى ، وما فى الصحابة أكثر رواية عن النبى من عمر بن الخطاب إلا بضعة عشر منهم فقط 0فصح أنه قد أكثر الرواية عن النبى ، فصح بذلك التأويل الذى ذكرناه لكلامه "[1] أ 0هـ 0

قلت : وكيف يظن بعمر بنهيه عن الإكثار من الرواية ليتثبت فيها كما سبق، أنه يأمر بكتمان ما أنزل الله على لسان نبيه وهو المعظم الموقر لسنة النبى الحاكم بها فى كل شأن من شئون حياته، وشئون رعيته[2]، **وهو القائل : "تعلموا الفرائض، واللحن والسنن، كما تعلمون القران"**[3]، وهو القائل أيضاً : **"سيأتى ناس يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله"**[4] وهو القائل : **"إياكم وأصحاب الرأى فإنهم أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا"[5]0**

فصح بكل هذا أن عمر أَمَرَ بتعليم السنن، وبين أن أصحابها أعلم الناس بكتاب الله ، وفى المقابل أعداء السنن،وأجهل الناس بكتاب الله هم أهل الرأى المذموم 0

---

1 () الإحكام لابن حزم 2/266، 267 بتصرف يسير، وانظر : الرد القويم على المجرم الأثيم للشيخ حمود بن عبد الله التويجرى ص 102 – 110 0

2 () سبق تفصيل ذلك راجع إن شئت ص 301-304 0

3 () أخرجه الدارمى فى سننه كتاب الفرائض، باب فى تعليم الفرائض 2/441 رقم 2850، وابن عبدالبر فى جامع بيان العلم 2/123 0 وسبق قول أبى موسى الأشعرى "

"

4 () أخرجه الدارمى فى سننه المقدمة، باب التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة 1/62 رقم 119، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم 2/123، وابن حزم فى الإحكام 2/267 0

5 () سبق تخريجه ص 62 0

فهل يصح بعد هذا القول بأن نهى عمر عن الإكثار من الرواية كتماناً للسنة أو أنه أراد ألا تكون السنة ديناً عاماً دائماً كالقرآن؟!! "سبحانك هذا بهتان عظيم 0

أو أنه كان يتهم الصحابة جميعاً بالكذب على رسول الله فيكون بهذا متهماً لنفسه بأنه من أصحاب الرأى، ومتهماً لنفسه أيضاً بالكذب فما هو إلا واحد من الصحابة؛ وهذا قول لا يقوله مسلم أصلاً كما سبق من قول بن حزم 0

كما أنه لا يقول بواحد من الأمرين السابقين إلا الرافضة أمثال (مرتضى العسكرى[1] ومروان خليفات[2]، وزكريا عباس[3]، **وعلى الشهرستانى، الذى مال إلى الأمرين معاً :**

أولهما : "إن الخليفة عمر قد أمر بكتمان ما أنزل الله على لسان نبيه فمنع من التحديث لكتمان ما ورد فى فضائل أهل البيت وما يدل على إمامتهم"[4]0

ثانيهماً: أن الخليفة عمر بن الخطاب وكذا أبو بكر[5]؛ كانا يتهما الصحابة جميعاً بالكذب على رسول الله ، وعاب على الإمام ابن حزم، ومن تبعه من الأعلام قديماً وحديثاً أنهم لم يرتضوا بهذين الأمرين وقال : "لذلك اضطروا إلى حمل نهى عمر على النهى عن التحديث بأخبار الأمم السالفة، وهذا حمل تبرعى لم يدل عليه دليل من روايات منعه"[6]0

وصدق الإمام الذهبى : "فوالله ما يغض من عمر إلا جاهل ... أو رافضى فاجر، وأين مثل أبى حفص، فما دار الفلك على مثل شكل عمر، وهو الذى سن للمحدثين التثبت فى النقل"[7]، إن دعوى أن نهى عمر عن الإكثار من الرواية أنه يتهم الصحابة جميعاً بالكذب على رسول الله دعوى لا برهان لها، إلا فى كتب الروافض من غلاة الشيعة، ومن قال بقولهم من المستشرقين، ودعاة اللادينية الملحدة 0

الجواب عن شبهة : "النهى عن الإكثار من التحديث اتهام من أبى بكر وعمر -رضى الله عنهما-، للصحابة بالكذب :

---

1 () معالم المدرستين المجلد 2/44، 45، 64 0
2 () وركبت السفينة ص 107 - 146، 173 - 181 0
3 () تأملات فى الحديث ص 42 - 62 0
4 () منع تدوين الحديث على الشهرستانى ص 57، 64 0
5 () المصدر السابق ص 49 0
6 () المصدر نفسه ص 104، 105، وسبق الرد بما جاء فى رواية السائب بن يزيد 0
7 () تذكرة الحفاظ 1/6 0

إن الصحابة جميعاً وعلى رأسهم عمر، كانوا أبعد الناس في أن يشك بعضهم فى صدق بعض، والأدلة على هذا متوافرة جداً، فقد كان الصحابى إذا سمع من صحابى آخر حديثاً صدق به، ولم يخالجه الشك فى صدقه، وأسنده إلى الرسول كما لو كان سمعه بنفسه، وعلى هذا اعتماد أئمة الحديث فى مرسل الصحابى[1]0

يدل على ذلك ما روى عن عمر قال : "كنت أنا وجار لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد، وهى من عوالى المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ينزل يوماً، وأنزل يوماً،فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك..."[2]، ولو لم يكن سوى هذا الحديث لكفى فى رد هذه الشبهة، ولكن كما قلنا الأدلة على هذا متوافرة جداً0

فعن البراء بن عازب قال : "ليس كلنا سمع حديث رسول الله ، كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس كانوا لا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب[3]، وأخرج الطبرانى عن حميد قال كنا مع أنس بن مالك فقال : والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله سمعناه منه، ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضاً"[4]0

وعن عائشة –رضى الله عنها- قالت : **"ما كان خلق أبغض إلى أصحاب رسول الله ، من الكذب**[5] وعن الأعمش –رحمه الله- قال : **"لقد أدركت قوماً، لو لم يتركوا الكذب إلا حياءً لتركوه"[6]0**

---

1 () انظر:تدريب الراوى 1/207،وفتح المغيث للسخاوى 1/170،171،وتوضيح الأفكار 1/317

2 () أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب العلم، باب التناوب فى العلم 1/223 رقم 89 0

3 () أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب العلم، باب فضل توقير العالم 1/216 رقم 438 وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبى 0

4 () أخرجه الطبرانى فى الكبير 1/246 رقم 699، وعزاه إليه الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد 1/153، وقال : رجاله رجال الصحيح 0

5 () أخرجه الترمذى فى سننه كتاب البر والصلة، باب ما جاء فى الصدق والكذب 4/307 رقم 1973 وقال : هذا حديث حسن، وأخرجه أحمد فى مسنده 6/152، وابن أبى الدنيا فى مكارم الأخلاق 112 رقم 139، 145، والحديث ذكره الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد 1/142، وعزاه إلى أحمد، والبزار، وقال إسناده صحيح 0

6 () أخرجه ابن أبى الدنيا فى الصمت ص 263 رقم 544 0

وأخيـراً : يقول عمر لأبى موسى الأشعرى لما حدثه بحديث (الاستئذان ثلاثاً)، وطلب منه البينة على ذلك[1]0 قال : **"أما إنى لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله** 0[2]
وفى رواية : "فقال عمر لأبى موسى والله **إن كنت لأميناً على حديث رسول الله ، ولكن أحببت أن أستثبت**، ونحوه فى رواية أبى بردة حين قال أبى بن كعب لعمر : "يا بن الخطاب فلا تكونن عذاباً على أصحاب رسول الله ، قال : **سبحان الله إنما سمعت شيئاً فأحببت أن أتثبت"**[3]0

قال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون حضر عنده من قرب عهده بالإسلام فخشى أن يختلق الحديث عن رسول الله عند الرغبة، والرهبة، طلباً للمخرج مما يدخل فيه، فأراد أن يعلمهم أن من فعل شيئاً من ذلك ينكر عليه حتى يأتى بالمخرج[4]، وزاد غيره فأراد عمر سد هذا الباب وردع غير أبى موسى لا شكاً فى روايته، فإن من دونه إذا بلغته قصته، وكان فى قلبه مرض أو أراد وضع حديث خاف من مثل قضية أبى موسى، فالمراد غيره[5]0 **وفى ذلك يقول الخطيب البغدادى : "وفى تشديد عمر على الصحابة فى رواياتهم حفظ لحديث رسول الله ، وترهيب** لمن لم يكن من الصحابة أن يدخل فى السنن ما ليس منها، لأنه إذا رأى الصحابى المقبول القول، المشهود بصحبة النبى ، قد شدد عليه فى روايته، كان هو أجدر أن يكون للرواية أهيب، ولما يلقى الشيطان فى النفس من تحسين الكذب أرهب"[6]0

وفى القصة دليل على ما كان الصحابة عليه من القوة فى دين الله وقول الحق والرجوع إليه وقبوله، فإن أبياً أنكر على عمر تهديد أبى موسى، وخاطبه مع أنه الخليفة (بيا ابن الخطاب) أو يا عمر؛ لأن المقام مقام إنكار"[7]0

---

1 () القصة فى صحيح البخارى(بشرح فتح البارى) كتاب الاستئذان،باب التسليم والاستئذان 11/28 رقم 6245، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الآداب، باب الاستئذان 7/387 رقم 2154 0
2 () أخرجه مالك فى الموطأ كتاب الاستئذان،باب الاستئذان 2/734، 735 رقم 3 وروايته منقطعة 0
3 () أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الآداب، باب الاستئذان 7/387 رقم 2154 0
4 () شرح الزرقانى على الموطأ 4/426، وفتح البارى 11/32 رقم 6245 0
5 () شرح الزرقانى على الموطأ 4/426 0
6 () شرف أصحاب الحديث للخطيب ص 163 0
7 () شرح الزرقانى على الموطأ 4/426، 427 0

وفى ذلك رد على الرافضة الطاعنين فى الصحابة ووصفهم بالجبن والتقية خوفاً من درة عمر أو مهابة له، وأنهم وافقوه فى النهى عن كتابة السنة والإكثار منها تقية منهم وجبناً"[1]0

وهكذا كانت ثـقة الصحابة جميعاً وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون، ثقة لا يشوبها شك، ولا ريبة، لما يؤمنون به من تدينهم بالصدق، وأنه عندهم رأس الفضائل، وبه قام الإسلام، وساد أولئك الصفوة المختارة من أهله الأولين"[2]0

وبالجملة : ما فعله كبار الصحابة وتبعهم فيه الصحابة أجمع، ومن بعدهم من النهى أو الامتناع عن الإكثار من التحديث، كان لوجوه وأسباب وردت صراحة فى الآثار الواردة عنهم، وكانوا فى كل سبب من تلك الأسباب مقتدين بسنة النبى ، وهو ما حرصنا على تأكيده فيما سبق 0

فما فعلوه كان احتياطاً للدين كتاباً وسنة ورعاية لمصــلحة المسلمين لا زهداً فى الحديث النبوى، ولا تعطيلاً له 0

ولا إخفاءً لأحاديث فضائل أهل البيت، وما يدل على إمامتهم كما تزعم الرافضة، فأحاديث فضائل أهل البيت، وما يدل على إمامتهم، وعظيم منزلتهم، مدونة فى سائر كتب السنة (فى كتب المناقب، وفضائل الصحابة)0

فلا يجوز أن يفهم أو يتوهم من منهاج الصحابة، القائم على المنهاج النبوى ومن تشدد عمر خاصة هجر الصحابة للسنة أو زهدهم فيها لعدم حجيتها، أو أنهم أرادوا ألا يجعلوها ديناً عاماً دائماً كالقرآن، معاذ الله أن يقول بهذا أحد منهم 0

فلا يقول بهذا إلا جاهل مغرور، أو رافضى فاجر، لا علم له بقليل من السنة، ولم تخالط قلبه روح الصحابة، ولا أنار سبيله، قبس من هداهم 0

---

[1] () منع تدوين الحديث على الشهرستانى ص 28، 228، وقد تناقض فى إفكه هذا،ووصفهم بالشجاعة فى موضع آخر ص 254، 342 0

[2] () السنة ومكانتها فى التشريع للدكتور السباعى ص 263 0

فقد ثبت عن الصحابة جميعاً تمسكهم بالحديث النبوى، وتعظيمهم، وتوقيرهم له، وتحكيمهم له فى كل شأن من شئون حياتهم، وزجرهم وهجرهم كل من لم يعظم قوله ، وقد حرصوا على المحافظة على الحديث النبوى بكل وسيلة تفضى إلى ذلك، فكان لهم جميعاً الفضل الأول فى المحافظة على كتاب الله ، وسنة نبيه ، وتميز منهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عن عمر، وعن أصحاب رسول الله أجمعين، وعمن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أ 0هـ 0

والله تبــارك وتعالــى
أعلـى وأعلـم